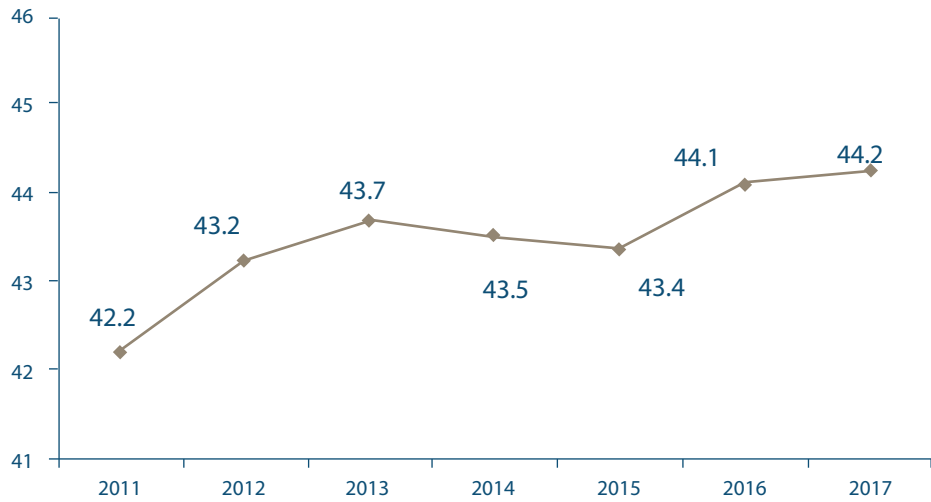


تقرير حالة البلاد: التجارة

وعلى صعيد الأسعار الجارية، فقد بلغ حجم إنتاج القطاع التجاري خلال عام 2017 ما يقارب 12,567 مليون دينار، مسجلاً بذلك نمواً بما نسبته 3.9% مقارنة مع الإنتاج المتحقق للقطاع خلال عام 2016 والبالغ حوالي 12,094 مليون دينار.

وجراء هذه التطورات، بلغت مساهمة قطاع التجارة والخدمات 44.2% في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال عام 2017، بحسب ما هو موضح في الشكل رقم (2). وجاء قطاع خدمات المال والتأمين كأكثر القطاعات الخدمية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، بما نسبته 18.7%، يليه قطاع النقل والاتصالات والتخزين بنسبة بلغت 12.1%، ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة بما نسبته 9.2%، وأخيراً قطاع الإنشاء بنسبة مساهمة بلغت 4.2%.

الشكل رقم (2) : مساهمة القطاع التجاري والخدمي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011-2017

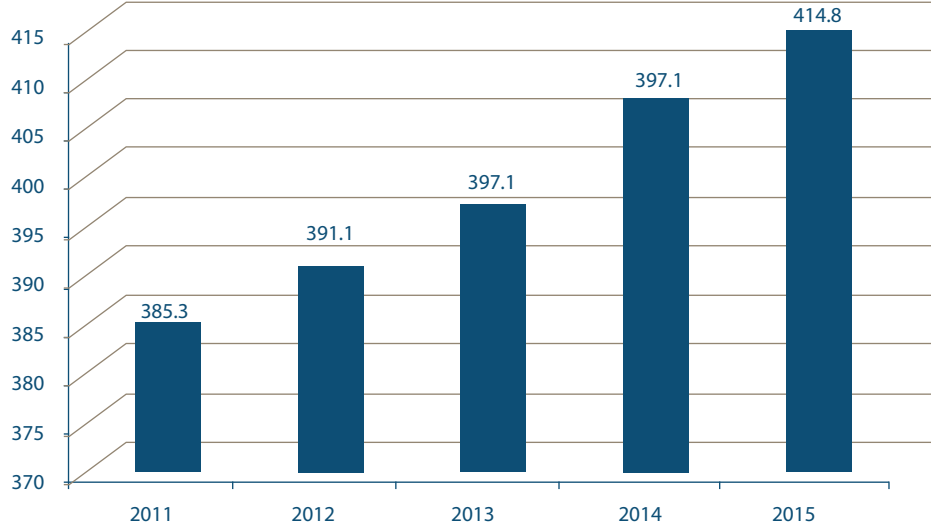


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، الحسابات القومية، أعداد مختلفة.

ب- أعداد العاملين في القطاع التجاري

وفقاً لبيانات مسح الاستخدام لعام 2015 الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة، يوضح الشكل رقم (3) تطور حجم العمالة في قطاع التجارة والخدمات خلال السنوات الخمس الأخيرة، ويُبين أن عدد العاملين في القطاع التجاري قد بلغ 414,804 عاملاً وعاملة يشكلون ما نسبته 36.5% من إجمالي العاملين في المملكة، ويعملون ضمن 126.3 ألف منشأة، ليبلغ بذلك متوسط عدد العمال 3.3 عامل لكل منشأة.

الشكل رقم (3) : عدد العاملين في قطاع التجارة والخدمات 2011-2015 (بالألف عامل)



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الاستخدام، 2015.

وعلى صعيد توزيع العاملين بحسب القطاعات الفرعية للقطاع التجاري والخدمي، يستحوذ قطاع تجارة الجملة والتجزئة على ما يقارب 58% من إجمالي العاملين في القطاع، حيث يوظف حوالي 240.6 ألف عامل وعاملة، يليه قطاع الفنادق والمطاعم الذي يستحوذ على ما يقارب 13% من إجمالي العاملين في القطاع حيث يوظف ما يقارب 53 ألف عامل وعاملة، ويوضح الجدول رقم (1) توزيع العاملين بحسب القطاعات الفرعية المتبقية.

الجدول رقم (1) : عدد العاملين في القطاع التجاري والخدمي بحسب القطاعات الفرعية

القطاع الفرعي	2011	2012	2013	2014	2015
الإنشاءات	50.130	48.799	38.569	39.952	37.223
تجارة الجملة والتجزئة	214.079	219.091	232.123	239.349	240.624
النقل والتخزين	22.251	22.997	22.481	21.455	23.114
الفنادق والمطاعم	44.917	46.856	48.986	50.713	53.018
المعلومات والاتصالات	15.817	16.375	16.459	17.620	18.414
أنشطة المالية والتأمين	31.282	31.450	32.360	33.200	35.649
الأنشطة العقارية	6.795	5.522	6.110	5.484	6.762
المجموع	385.271	391.090	397.088	407.773	414.804

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الاستخدام، أعداد مختلفة.

ت- التسهيلات الائتمانية.

ارتفع حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في المملكة خلال عام 2017 بما نسبته 8% ليصل إجمالي التسهيلات إلى ما يقارب 24.7 مليار دينار مقارنة مع 22.9 مليار دينار خلال عام 2016. وعلى صعيد التسهيلات الممنوحة للقطاع التجاري، فقد واصلت ارتفاعها على مدار السنوات الثلاث الأخيرة، حيث حققت نسبة نمو خلال عام 2017 بلغت ما يقارب 3.8%، ليصل حجمها، بحسب ما هو موضح في الجدول رقم (2)، إلى حوالي 4.2 مليار دينار، مقارنة مع حوالي 4.1 مليار دينار خلال عام 2016، لتشكل بذلك ما نسبته 17.1% من إجمالي التسهيلات الائتمانية مقارنة مع ما نسبته 17.8% خلال عام 2016.

ويتضح أنه على الرغم من ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع التجاري إلا أن حصتها من إجمالي التسهيلات، قد انخفضت بمقدار 0.7 نقطة مئوية، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى أثر مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص والارتفاع الضخم لحصتها من التسهيلات الائتمانية خلال الأعوام الأخيرة، حيث ارتفعت حصة التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية من ما نسبته أقل من 1% خلال عام 2010 لتصل إلى ما نسبته 8.5% خلال عام 2017.

الجدول رقم (2) : حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع التجاري ونسبتها خلال الأعوام 2010-2017

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
4.230.9	4.075.5	3.883.8	3.683.8	3.937.3	3.754.9	3.779.0	التجارة العامة (مليون دينار)
%17.1	%17.8	%18.4	%19.1	%20.8	%21.1	%23.8	حصتها من إجمالي التسهيلات (%)

المصدر: البنك المركزي، قطاع النقود والبنوك، أعداد مختلفة.

ث- التشابكات

يرتبط قطاع التجارة الداخلية ويتشابك بشكل قوي مع غيره من القطاعات المكونة للاقتصاد الأردني كالصناعة والزراعة والنقل وغيرها، حيث تساهم هذه الارتباطات في تنشيط حركة بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ولعل أبرز هذه الترابطات تكمن في العلاقة ما بين القطاع التجاري وقطاع النقل، حيث أن القطاع التجاري يعتمد على المنتجات المصنعة المحلية والمستوردة (الأجنبية)، وبالتالي يحتاج إلى نقل مدخلات الإنتاج أو احتياجاته عبر وسائط النقل المختلفة من شحن بري أو جوي وحتى بحري، وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى تجارة الترانزيت وارتباطاتها الوثيق